

التحرير والتنوير

ثم اعلم ظاهر حديث عائشة بها في صحيح البخاري في باب تأليف القرآن أنها لا ترى القراءة على ترتيب المصحف أبداً لازماً فقد سألها رجل من العراق أن تريه مصحفها ليؤلف عليه مصحفه فقالت " وما يدرك أية آية قرأت قبل إنما نزل أول ما نزل منه سورة فيها ذكر الجنة والنار حتى إذا ثاب الناس إلى الإسلام نزل الحلال والحرام " وفي صحيح مسلم عن حذيفة أن النبي ص صلى بالبقرة ثم بالنساء ثم بآل عمران في ركعة . قال عياض في الإكمال " هو دليل لكون ترتيب السورة وقع باجتهاد الصحابة حين كتبوا المصحف وهو قول مالك وجمهور العلماء " وفي حديث صلاة الكسوف أن النبي قرأ فيها بسورتين طويلتين ولما كانت جهرية فإن قراءته تبين السورتين لا يخفى على أحد ممن صلى معه ولذلك فالطاهر أن تقديم سورة آل عمران على سورة النساء في المصحف الإمام ما كان إلا اتباعاً لقراءة النبي ص وإنما قرأها النبي كذلك إما لأن سورة آل عمران سبقت في النزول سورة النساء التي هي من آخر ما نزل أو لرعي المناسبة بين سورة البقرة وسورة آل عمران في الافتتاح بكلمة آلم أو لأن النبي ص وصفهما وصفا واحداً " وفي حديث أبي أمامة أن النبي قال أقرءوا الزهراوين البقرة وآل عمران وذكر فضلهما يوم القيمة " أو لما في صحيح مسلم أيضاً عن حديث النواس ابن سمعان أن النبي قال " يؤتى بالقرآن يوم القيمة وأهله الذين كانوا يعملون به تقدمه سورة البقرة وآل عمران وضرب لهما ثلاثة أمثال " الحديث . ووقع في تفسير شمس الدين محمود الأصفهاني الشافعي في المقدمة الخامسة من أوائله " لا خلاف في أن القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه وأما في محله ووضعه وترتيبه فعند المحققين من أهل السنة كذلك : إذ الدواعي تتتوفر على نقله على وجه التواتر وما قبل التواتر شرط في ثبوته بحسب أصله وليس شرطاً في محله ووضعه وترتيبه فضعيف لأنه لو لم يشترط التواتر في المحل جاز أن لا يتواتر كثير من المكررات الواقعه في القرآن وما لم يتواتر يجوز سقوطه " وهو يعني بالقرآن ألفاظ آياته ومحلها دون ترتيب السور .

قال ابن بطال " لا نعلم أحداً قال بوجوب القراءة على ترتيب السور في المصحف بل يجوز أن تقرأ الكهف قبل البقرة وأما ما جاء عن السلف من النهي عن قراءة القرآن منكساً فالمراد منه أن يقرأ من آخر السورة إلى أولها " . قلت أو يحمل النهي على الكراهة . واعلم أن معنى الطولى والقصرى في السور مراعى فيه عدد الآيات لا عدد الكلمات والحروف . وأن الاختلاف بينهم في تعيين المكي والمدنى من سور القرآن خلاف ليس بكثير . وأن ترتيب المصحف تخللت فيه سور المكية والمدنية . وأما ترتيب نزول السور المكية ونزول السور

المدنية ففيه ثلاثة روايات إحداها رواية مجاهد عن ابن عباس والثانية رواية عطاء الخراساني عن ابن عباس والثالثة لجابر بن زيد ولا يكون إلا عن ابن عباس وهي التي اعتمدتها الجعبري في منظومته التي سماها " تقرير المأمول في ترتيب النزول " وذكرها السيوطي في الإتقان وهي التي جرينا عليها في تفسيرنا هذا .

A E